



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة الغابات

الدورة الثانية والعشرون

روما، إيطاليا، 23-27 يونيو/حزيران 2014

حالة الغابات في العالم في 2014

أولاً - مقدمة

1- تؤدي كل من الغابات والأشجار في المزارع ونظم الزراعة المختلطة بالغابات، في معظم مناطق العالم، دوراً مهماً في معيشة سكان الريف من خلال توفير فرص العمل، والطاقة، والأغذية المغذية، بالإضافة إلى سلسلة من السلع وخدمات النظم الإيكولوجية الأخرى. كما تتمتع بإمكانات هائلة للمساهمة في التنمية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً. ومع ذلك، ليس هناك دليل واضح على هذه المساهمة، رغم أنه ضروري للحرص على اتخاذ صانعي السياسات قرارات مستنيرة بشأن إدارة الغابات واستخدامها، وعلى الاعتراف بمنافع الغابات كجزء من أهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل لما بعد العام 2015، ليس فقط في ما يتعلق بالبيئة بل أيضاً بمساهمة الغابات في القضايا الاجتماعية الأوسع نطاقاً.

2- سيستعرض منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في العام 2015، الترتيبات الدولية الخاصة بالغابات، بما في ذلك التقدم المحرز في تحقيق الأهداف العالمية الأربعة بشأن الغابات الواردة في الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات (صك الغابات). وفي وقت يجمع فيه عدد قليل من البلدان، بشكل منهجي، البيانات حول المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من الغابات أو حول مساهمتها في تحسين المعيشة، سيكون الدليل المقدم في تقرير حالة الغابات في العالم في سنة 2014 أساسياً لإجراء هذا التقييم.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

3- نظراً إلى صعوبة الحصول على البيانات، يركز تقرير حالة الغابات في العالم في سنة 2014 على المنافع التي تتوفر بيانات موثوقة بشأنها على الصعيد العالمي أو التي توجد معلومات عنها من دراسات الحالة تكون كافية للتوصل إلى استنتاجات على الصعيد العالمي. بالإضافة إلى ذلك، ينظر التقرير في كيفية قيام البلدان بتعزيز المنافع المتأتية من الغابات في السياسات والتدابير الوطنية، بما يتماشى مع أحكام صك الغابات. والأهم من ذلك، يقترح التقرير أيضاً كيفية تحسين المعلومات وتكييف السياسات بهدف تعزيز المنافع الاجتماعية الاقتصادية المتأتية من الغابات في المستقبل.

ثانياً- قياس المنافع الاجتماعية والاقتصادية

4- يستلزم قياس المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من الغابات على صعيد أوسع، توفر معلومات حول كيفية استخدام الناس للغابات بدلاً من معلومات حول إدارة الغابات بهدف تحقيق نواتج مختلفة. وسيطلب التركيز على الاستهلاك بدلاً من الإنتاج، الابتعاد عن النظرة الحالية إلى ما يتم قياسه غالباً في مجال الغابات. ويجب أن يُستكمل جمع البيانات في الوقت الحاضر، والذي يركز على الغابات والأشجار، بجمع البيانات بشأن المنافع التي تعود على الناس من الغابات. كما ستكون المعلومات حول كيفية استفادة مجموعات معينة (مثل النساء، والسكان الأصليين وفقراء الريف) من الغابات ضرورية لتقييم مدى مساهمة هذه المنافع في تحقيق المساواة.

5- ولأغراض التحليلات التي جرت في تقرير حالة الغابات في العالم في سنة 2014، تم تعريف المنافع الاجتماعية والاقتصادية كما هو مبين أدناه. ويتضمن هذا التعريف منافع الاستهلاك المباشرة من الغابات بالإضافة إلى الدخل والعمالة اللذين تم توليدهما في القطاع واللذين يسمحان للناس بتلبية احتياجاتهم بطرق أخرى.

المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من الغابات هي الاحتياجات البشرية الأساسية والتحسينات في نوعية الحياة (الاحتياجات الأعلى شأنًا) التي تلبى وتتحقق من خلال استهلاك السلع والخدمات من الغابات والأشجار، أو التي يدعمها الدخل والعمل في قطاع الغابات بطريقة غير مباشرة.

6- لا يشمل التعريف المنافع العديدة غير المباشرة أو المرتبطة بالوجود أو عدم الاستخدام التي توفرها الغابات. وبما أن الكثير من البلدان تفتقر إلى المعلومات الشاملة والموثوقة حول هذه المنافع، قد يكون التركيز على وقع الغابات المباشر والقابل للقياس على حياة الناس، أكثر إفادة من الناحية العملية لصنع السياسات. ويهدف هذا التعريف أيضاً إلى التمييز بوضوح بين المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من الغابات، والمنافع البيئية التي يتم قياسها أصلاً في أنشطة مثل تقديرات الموارد الحرجية في العالم.

7- ووفقاً لهذا التعريف، تظهر البيانات التي جُمعت لإعداد تقرير حالة الغابات في العالم في سنة 2014، كيف يمكن أن تساهم المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية والخدمات التي تقدمها الغابات، واستهلاكها في تلبية مختلف الاحتياجات. ويشمل ذلك من حيث الإنتاج، الدخل الذي تم توليده في القطاع وعدد الأشخاص الذين

يستفيدون من هذا الدخل مثل الموظفين وملاك الغابات. أما بالنسبة إلى منافع الاستهلاك، تشير معظم البيانات إلى عدد الأشخاص الذين يستعملون نواتج الغابات لتلبية احتياجات مختلفة خصوصاً بالنسبة إلى الغذاء والطاقة والمأوى والصحة.

ثالثاً- المنافع العديدة التي تقدمها الغابات

8- تتضمن النتائج الأساسية التي خلص إليها تحليل البيانات الإحصائية وغيرها بشأن المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من الغابات، ما يلي:

يعمل نحو 13.2 مليون شخص في العالم في قطاع الغابات النظامي، وما لا يقل عن 41 مليون شخص في القطاع غير النظامي.

لا تغطي الإحصاءات الوطنية في غالب الأحيان العمل غير النظامي في قطاع الغابات، ولكن تظهر التقديرات الواردة في تقرير حالة الغابات في العالم في سنة 2014 أنه منتشر كثيراً في أقل الأقاليم نمواً. كما يُقدَّر أن نحو 840 مليون شخص، أي ما يساوي 12 في المائة من سكان العالم، يجمعون الوقود الخشبي والفحم لاستعمالهم الخاص.

تتمثل المساهمة الرئيسية للغابات في الأمن الغذائي والصحة، في تأمين الوقود الخشبي للطهو وتعقيم المياه.

تشير التقديرات إلى أن نحو 2.4 مليار شخص، أو ما يساوي حوالي 40 في المائة من سكان أفريقيا وآسيا وأوسيانيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي مجتمعين، يطهون بواسطة الوقود الخشبي، منهم 764 مليون شخص يغلون مياههم بواسطة الخشب. كما أن جمع منتجات الغابات غير الخشبية الصالحة للأكل، يدعم الأمن الغذائي ويوفر المغذيات الأساسية للكثيرين، إلا أنه لا يمكن إجراء تقييم كامل لذلك قبل توفر معلومات إضافية في هذا الصدد.

غالباً ما تشكل الطاقة الخشبية مصدر الطاقة الوحيد في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً، وهي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للفقراء.

تمثل الطاقة الخشبية 27 في المائة من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية في أفريقيا، و13 في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و5 في المائة في آسيا وأوسيانيا. ولكن استعمالها يتزايد أيضاً في البلدان المتقدمة التي تسعى إلى الحد من اعتمادها على الوقود الأحفوري. فعلى سبيل المثال، تشكل الطاقة الخشبية المصدر الرئيسي لتدفئة منازل نحو 90 مليون شخص في أوروبا وأمريكا الشمالية (أي 8 في المائة من السكان)، كما باتت تمثل حوالي 5 في المائة من إمدادات الطاقة في أوروبا.

تساهم منتجات الغابات مساهمة كبيرة في تأمين مأوى لما لا يقل عن 1.3 مليار شخص، أو ما يساوي 18 في المائة من سكان العالم.

تُستخدم منتجات الغابات في بناء مساكن للناس في كل أنحاء العالم. ويقدر العدد المسجل للأشخاص الذين يعيشون في مساكن تتألف جدرانها أو أسقفها أو أرضها بشكل أساسي من منتجات الغابات، بنحو مليار نسمة في آسيا وأوسيانيا، و150 مليون نسمة في أفريقيا. ولكن تركز هذه التقديرات على معلومات مجتزأة فقط، ما يشير إلى أن العدد الفعلي للذين يستعملون منتجات الغابات لتوفير المأوى قد يكون أكبر بكثير.

رابعاً- التدابير على مستوى السياسات لتعزيز المنافع المرتبطة بالغابات

9- يتأثر مدى انتفاع الناس من الغابات تأثراً شديداً بعمل الحكومات. وفي المقابل، يجب تكييف السياسات لتلبية المطالب المتزايدة والمتغيرة، والفرص الناشئة، والنزعات السلبية المحتملة. وتكاد تملك كل البلدان التي تتمتع بموارد حرجية، برامج وطنية للغابات أو أطراً مشابهة للسياسات والبرامج التي تعالج قضايا الغابات الأساسية.

10- تشكل القدرة على تطبيق البرامج والسياسات الوطنية للغابات عقبة رئيسية في العديد من البلدان. ويبدو أن قلة منها تضع أهدافاً لها غايات واضحة وقابلة للقياس، أو تحدد المجموعات المستهدفة في التدابير وسلاسل النتائج، أو تملك القدرة على رصد تطبيق السياسات والتدابير. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم الإقرار في غالب الأحيان بقضايا مثل الشؤون الجنسانية والعمالة اللائقة، ولا حتى معالجتها.

11- ولإجراء التحليل في تقرير حالة الغابات في العالم في سنة 2014، تم جمع المعلومات من 121 بلداً، مما قدم عرضاً كاملاً للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني منذ العام 2007 بهدف الوفاء بالالتزامات الواردة في السياسات والتدابير السبعة المختارة من صك الغابات والتي تتعلق بالمنافع الاجتماعية والاقتصادية للغابات.

12- وتتضمن الرسائل الأساسية المستخلصة من تحليل السياسات الحرجية والتقارير القطرية المقدمة إلى الهيئات العالمية والإقليمية، ما يلي:

يجب أن تراعي السياسات الحرجية التغيرات التي يشهدها العالم، من ارتفاع عدد السكان إلى الانتقال بشكل أساسي إلى العيش في المدن.

يؤدي النمو السكاني وتغيير أنماط العيش إلى طلب مجتمعي متزايد ومتبدل على المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من الغابات. بالتالي، يجب أن تلبي السياسات والبرامج الوطنية للغابات، هذه الاحتياجات المتغيرة والفرص المتاحة، وأن تعالج النزعات السلبية المحتملة، فيما تسعى إلى ضمان الإستدامة في توفير سلسلة من المنافع من الغابات.

وضعت البلدان العديد من السياسات والتدابير لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات منذ العام 2007، وبمقدور العديد منها النهوض بالمنافع الاجتماعية والاقتصادية.

تميل النزعة إلى إدماج الإدارة المستدامة للغابات على أنها هدف وطني واسع النطاق، وإلى زيادة مشاركة أصحاب الشأن، وإلى تحقيق الإنفتاح الأكبر على النهج الطوعية والمستندة إلى السوق. ولكن يجب تعزيز قدرات التطبيق بهدف ترجمة إمكانية تعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية إلى أرض الواقع.

اعتمدت البلدان العديد من التدابير لتشجيع توفير السلع والمنتجات، بما في ذلك من خلال تأمين نفاذ أكبر للناس إلى الموارد الحرجية والأسواق.

يشكل توفير النفاذ إلى الموارد والأسواق وسيلة مهمة لتعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد المحلي، بما في ذلك من خلال الاستخدام المعيشي. وبإمكان تيسير إنشاء منظمات المنتجين أن يدعم النفاذ إلى الأسواق والإنتاج الأكثر فعالية.

يجب الاعتراف بقيمة الخدمات وقياسها لضمان صنع القرارات السليمة.

طالما أنه لم يتم قياس قيمة الخدمات التي توفرها الغابات ولا الاعتراف بها، سيستمر اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياساتية التي تؤثر على الغابات، على أساس معلومات غير مكتملة ومنحازة. ويشكل ذلك مشكلة أساسية بالنسبة إلى استدامة توفير العديد من هذه الخدمات التي تتضمن تلك الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية، والحماية من التلوث، والتلقيح، والترفيه، وغيرها من وسائل الراحة التي تقدمها الغابات للناس.

خامساً - فرص تعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية من الغابات

تعزيز حقوق الناس لإدارة الغابات والانتفاع منها

13- يستفيد الناس من إنتاج واستهلاك منتجات الغابات بدرجات مختلفة، حسب طريقة استعمالهم للغابات. ولكن لا تزال السياسات تميل إلى التركيز على النواحي الفنية لإدارة الغابات. وعندما يتم التطرق إلى المنافع، تركز معظم البلدان على إنتاج القطاع النظامي حيث عدد المستفيدين منخفض نسبياً.

14- يمكن أن يشكل تكييف سياسات واستراتيجيات الغابات لتقرر بصورة أكثر صراحة بطرق استعمال الناس للغابات، خطوة مهمة إلى الأمام. ويتطلب ذلك تركيزاً أقل على الدولة بصفتها حارس الموارد الحرجية (حيث غالباً ما تحمي الغابات من الناس) وتركيزاً أكبر على احتياجات الناس والمجتمع وأفضليتهم. كما يستلزم ذلك تحولاً في محاور التركيز في التقارير، لتسليط الضوء على عدد الأشخاص الذين ينتفعون من الغابات بدلاً من على مساحات الغابات التي تساهم بطريقة ما في توليد المنافع الاجتماعية.

15- سبق أن اتخذت العديد من البلدان خطوات مهمة في هذا الاتجاه، بما في ذلك تحسين النفاذ إلى الموارد، وتعزيز حقوق الناس لإدارة منتجات الغابات واستخراج البعض منها (رغم أن ذلك يحصل غالباً بهدف الاستخدام المعيشي فقط)، وتوفير النفاذ والحيازة الآمنين وطويلي الأجل إلى الغابات والأرض والأشجار للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة الخاصة. كما ساهمت بعض البلدان في تحسين النفاذ إلى الأسواق بهدف توليد الدخل والعمالة عبر، مثلاً، تعزيز الأطر والقدرات القانونية للمشروعات الحرجية الصغيرة والمنظمات المنتجين. والآن، يجب توسيع نطاق هذه التطورات لضمان أنها ستصبح محركات حقيقية للتنمية الريفية والنمو.

من الحظر إلى الإنتاج المستدام

16- قد تكون إحدى أسباب عزوف إدارات الغابات عن الاعتراف ببعض المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من الغابات وتعزيزها، كامنة في غالب الأحيان في خوفها من وقع المنتجين الصغار الكثرين على استدامة إدارة الغابات.

17- تقدم الغابات ثلاث منافع اجتماعية واقتصادية هامة هي استعمال لحوم الطرائد كمصدر للبروتين الحيواني، واستعمال منتجات الغابات كمواد بناء محلية، واستعمال الوقود الخشبي للطهو. ولكن الصيد ممنوع في العديد من البلدان (أم أنه محصور بشكل كبير)، والإنتاج المحلي للأخشاب المنشورة (بواسطة المنشار أو النشر الطولي) محظور في غالب الأحيان، وحتى جمع الوقود الخشبي قد يكون محصوراً. فالمحاولات لتعزيز استدامة إدارة الغابات من خلال حظر بعض الأنشطة، لا تعجز فقط عن إدراك أهمية هذه المنافع التي تغطي الاحتياجات الأساسية، بل إنه من غير المحتمل أن تنجح أيضاً.

18- سيشكل الانتقال من التركيز الحالي على الحظر إلى التركيز على الإنتاج المستدام، تحدٍ كبير لإدارات الغابات في أماكن عدة بسبب كثرة الأشخاص الذين يشاركون في الأنشطة غير النظامية. ولكن سبق أن زادت التدابير المعتمدة لتعزيز حقوق الملكية والرقابة المحلية على الموارد الحرجية، من مصلحة المنتجين المحليين في ضمان استدامة هذه الموارد على المدى الطويل، كما يمكن أن يشكل تحسين التنظيم (تعاونيات المنتجين وإلى ما هنالك) آلية لتعزيز فعالية العمل مع المنتجين غير النظاميين. وتظهر الحاجة الآن إلى المساعدة والإرشاد التقنيين على نطاق واسع للنهوض باستدامة هذه الأنشطة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وللبناء على الدروس المستخلصة من التجارب الناجحة.

فعالية الإنتاج والاستخدام

19- من المحتمل أن يستمر ارتفاع الطلب على الكثير من المنافع الناتجة من استهلاك منتجات الغابات في ظل نمو عدد السكان. ولتلبية هذه المطالب من دون أن تتدهور الموارد الحرجية كثيراً، يجب دعم المنتجين غير النظاميين ليعتمدوا تقنيات إنتاج تكون أكثر فعالية واستدامة. كما سيساهم الحد من مداخلات العمل والمواد في تحسين الاستخدام

المستدام للموارد، وفي توفير المزيد من الوقت ليولد الناس دخلاً من أنشطة أخرى. وسيأتي ذلك بالمنفعة خصوصاً على النساء اللواتي تمثلن نحو 80 في المائة من العاملين في جمع الوقود الخشبي غير المدفوع.

نحو اقتصاد أكثر اخضراراً، حتى في أقل البلدان نمواً

20- باتت البلدان المتقدمة تولي اهتماماً متزايداً بمنافع الإقتصادات الأكثر اخضراراً، إلا أن العديد من أقل البلدان نمواً يتمتع أصلاً بمواصفات الإقتصاد الأخضر (الاستعمال الكثيف للمواد المتجددة والطاقة الأحيائية والمنتجات الطبيعية، وكثرة الأشخاص الذين يعملون في إنتاج هذه المواد). كما تتمتع أقل البلدان نمواً بفرصة للمضي قدماً نحو بناء إقتصادات خضراء متقدمة جداً في بعض المناطق بدلاً من السير على طريق التنمية المبنية على لجوء كثيف إلى الموارد غير المتجددة.

21- تشكل طاقة الخشب مجالاً واعداً للعديد من البلدان. فغالباً ما يمكن زيادة الإمدادات من هذه الطاقة بشكل مستدام، ومن السهل نسبياً اعتماد تكنولوجيات وتقنيات صنع الفحم المحسنة. كما يمكن تطوير استعمال مخلفات الخشب الناتجة من معالجته. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر مواقع الطهي المحسنة فرصاً لإجراء التحسينات.

صنع السياسات المستند إلى الدليل

22- هناك حاجة إلى دعم التحول الموصى به في محور السياسات بواسطة استثمارات كبيرة في تطوير قدرة إدارات الغابات على وضع سياساتها وتطبيقها بالإشتراك مع هيئات عامة وخاصة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج تقديم الحجج المقنعة إلى الناس بشأن الإستثمار في قدرات إدارة الغابات، إلى دليل عن المنافع التي تقدمها هذه الأخيرة؛ كما يحتاج إلى دليل عن أن السياسات المعدلة تطبق فعلاً وأنها ستحسن الرفاه في نهاية المطاف.

23- تتعلق إحدى المجالات التي تفتقر إلى الإحصاءات، بعدد الأشخاص الذين يضطلعون بمختلف الأنشطة غير النظامية المرتبطة بالغابات. وعلى إدارات الغابات أن تحسن كحد أدنى، تقاريرها حول تقاسم المنافع لتظهر الفوائد المكتسبة من خلال تقاسم العائدات والترتيبات المماثلة في مجالات إنتاج الغابات. ويجب أن يستكمل ذلك بقياس محسن لتقاسم المنافع من خلال الغابات المجتمعية والمجالات الأخرى التي يملك فيها الناس حقوق النفاذ والإدارة.

24- يجب إعطاء الأولوية لتحسين الإحصاءات حول توزيع المنافع بين الرجال والنساء ولتوفير المعلومات حول الأنشطة التي تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة للمجموعات المحرومة مثل السكان الأصليين وفقراء الريف.

25- وستظهر الحاجة إلى جهود أكثر تناسقاً لتعزيز توفر المعلومات ذات الصلة. ويمكن أن تشكل العديد من الدراسات الموجودة والتي أجرتها قطاعات أخرى في مجالات عدة - من الزراعة ودخل الأسر، إلى الصحة والتغذية- إطاراً للتعاون.

الاحتياجات المتغيرة

26- على الرغم من أن تقرير حالة الغابات في العالم في سنة 2014 يركز بشكل رئيسي على مساهمة الغابات في تلبية الاحتياجات الأساسية - التي تتمتع بأهمية أكبر في أقل البلدان نمواً- تنغير المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من الغابات كلما نمت البلدان. وفي وقت تسعى فيه هذه الأخيرة إلى بناء مستقبل أكثر استدامة واخضراراً، سيستمر الطلب على المنافع التي تقدمها الغابات بالإرتفاع. بالتالي، يمكن أن تقدم الغابات مساهمة أكبر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل، تقابلها حاجة إلى إدارة هذه الإمكانية بطريقة ذكية.

27- تمت بلورة العديد من القضايا المعروضة في هذه الوثيقة ومناقشتها في أوراق الأمانة بشأن البندين 4-1 و4-5 من جدول الأعمال. وقد ترغب اللجنة في مراعاتها خلال مداولاتها حول تقرير حالة الغابات في العالم في سنة 2014.